

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ٦ يناير سنة ١٩٧٠

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برأيه الجمهورية في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٩٠ (٢٠ مايو سنة ١٩٧٠) جمال عبد الناصر

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٠

في شأن مزاولة بعض المهن البحرية على السفن التجارية والوحدات البحرية في الموانئ

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسري أحكام هذا القانون على جميع المهن البحرية للميناء بالحدود المرافئ والتي تراول على سفن بحرية تجارية أو وحدات بحرية تعمل في الموانئ ما لم تكن منظمة بقانون آخر .
وكوزير النقل بقراره إضافة من جديدة إلى المهن الواردة بالحدود المرافئ .

مادة ٢ - يحدد وزير النقل بقراره من مواد الامتحان الذي يؤدى بمصلحة الموانئ والمنازل للصول على شهادة فنية بحرية لأى من تلك المهن ، وكذلك رسوم الامتحان على ألا تجاوز ثلاثة جنيهات .

مادة ٣ - ينشئ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٩ بفرض رسم امتحان عن طلبات الترخيص في قيادة قاطرة أو مزاولة مهنة ميكانيكي أو ريس وقاد في الموانئ .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برأيه الجمهورية في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٩٠ (٢٠ مايو سنة ١٩٧٠) جمال عبد الناصر

الجدول

المرافئ لمشروع القانون في شأن مزاولة بعض المهن البحرية على السفن التجارية والوحدات البحرية في الموانئ

- | | |
|-------------------------------------|-------|
| (١) نصف بحرى | |
| (٢) بحرى طوى | |
| (٣) بحرى ذو كفاية | |
| (٤) ريس سفينة شراعية | |
| (٥) ريس قاطرة في الموانئ | |
| (٦) ريس وقاد أو ميكانيكي في الموانئ | |

قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الثالثة من المادة (١) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بوضع استثناء وقتي من بعض أحكام التوظيف النص الآتي :

"ويجوز استثناء سمرجات التعمير بما في ذلك ثبوت اللياقة الطبية أو الإحفاء منها خلال السنة التالية للتعيين وإلا اعتبر الموظف مفضولاً من الخدمة بمجرد انتهاء هذه المهلة . أما شهادة التجديد فيجب تقديمها قبل تسلم العمل "

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برأيه الجمهورية في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٩٠ (٢٠ مايو سنة ١٩٧٠) جمال عبد الناصر

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠

في شأن مد العمل بأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤

بوضع استثناء وقتي من بعض أحكام التوظيف

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن وضع استثناء وقتي من بعض أحكام التوظيف لمدة سنتين جديدتين اعتباراً من ٦ يناير سنة ١٩٧٠ وتسري أحكامه على الحاصلين على مؤهلات ثانوية فنية أو مهنية يجعلها قرار من رئيس اللجنة الوزارية للقوى العاملة .

مادة ٢ - تكون لرئيس اللجنة الوزارية للقوى العاملة أو الوزير الذي يخوضه رئيس الوزراء الاختصاصات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .